بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله

الباب الرابع من أبواب التذكرة

في تفصيل أحوال الأمراض الجزئية واستقصاء أسبابها
وعلاماتها وضروب معالجاتها الخاصة بها إذ فيما سبق
من القوانين الكلية في التراكيب الجامعة ما فيه كفاية وفي
ذكر جمل من العلوم التي سبقت الإشارة إليها ووجه اختلاف
هذه الصناعة بها وهي بها واحتياج كل الأوائل على وجه
لا يستغنى عنه بل متى جهل شيء منها خرج عنه كونه حكيما
أو طبيبا وقد رأينا أن نرتب ذلك كله على وضع أبجد وأن أقدم
أسماء الأمراض وما يتبعها من العلاج وأختم الحرف بذكر ما فيه
من العلوم حسبما سبق قبل الكتاب بأوائل من الاسم جمعا بين
الأمر دفين وأسأل الله التوفيق والعناية وأن يحفني بالطف
والهداية إنه ولي ذلك وهو حسبي ونعم الوكيل **وقبل**
الخوض في كل فتح هذا الباب للدخول إليه لا بد أن أذكر منه قواعد

ولا التزم ذكر الحيا مع ما يجانسه كالآلات مع الأدوية كما سبق

تجري منه

تجري منه مجرى المقدمة فأقول **قاعدة** كل علم ضبطه لكو نه
جزئياته بحيث يطلب من النظر حصره فيما يشتبه الذهن فقانونها
كلياتي في الرياضي والحسابي ولا تنحصر في دعوى انحصار
جزئيات الأمراض ودعوى الضرورة الداعية لتتبعها عند من وضعها
بحسب الحاجة إليه ما أدى **قاعدة** المواد إذا لم تعارضها
الصور الجنسية وهي الهيولى إذا التبس بينهما بدليل
فإن برزت إلى النوعيات فهي الأفعال للحال وقد برزت بالضرورة
فثبت الفاعل فإن كان المبرز المذكور في نهاية الإبداع فالفا عل
حكيم والمقدم ضروري الثبوت وكذا التالي وحينئذ ثبت أن
مادة الوجود في غاية الإتقان وأنه أتى بحكمة وأن غايات الفضول
بل لا بد أن يكون لغاية صونا له عن العبث الموجب للنقصان
الذي تنزهت الحكمة عنه ومن هاهنا ثبت أن لكل موجود
عللا أربع مادية هي الأصل وصورية هي كالثاني هما داخلتان مادية
فيه وتقديم الأولى بديهي وفاعلية هي القوة وغائية هي
جواب لم وجد وما خرجت هذا الأمر معلوم يستغنى بهذا هنا على ما
هو المدار عليه ولا تسمح أن يمادي الصناعة قد تقدمت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)